



## أوراق في السياسة النقدية

# د. عبد الحسين جليل الغالبي\*: اختيار نظام الصرف المناسب للدينار العراقي في ظل الصدمة المزدوجة

### مدخل

يعتمد اختيار نظام الصرف على طبيعة البيئة الاقتصادية للبلاد المعني والمحيط الدولي وشركائه التجاريين والماليين. إن البيئة الاقتصادية المستقرة تملئ نوعاً من أنظمة الصرف يختلف عن ذلك الذي يتم تبنيه في ظروف عدم الاستقرار وتعرض الاقتصاد للصدمة الداخلية سواء كانت نقدية (اسمية) أو حقيقية أو صدمات خارجية أو النوعين معاً. فيما يأتي نلخص المؤشرات التي تستخدم في تحديد نظام الصرف في كلتا الحالتين.

### أولاً- اختيار نظام الصرف في ظل بيئة اقتصادية مستقرة

يمكن اختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار بالاعتماد على المؤشرات الآتية:

1. الانفتاح الاقتصادي: إن الدول التي يكون انفتاحها على العالم الخارجي منخفضاً فإن ربط سياستها النقدية بضرورات التوازن الخارجي سيكلفها أكثر من إعطائها المرونة لعملتها في التحرك بدلاً من الثبات لذا فإنه من الأفضل لها اتباع نظام الصرف المرن، وإذا تميز البلد بدرجة انفتاح عالية فإن الاقتراب من نظام الصرف الثابت يكون الأفضل له.



## أوراق في السياسة النقدية

2. استقرار الاسعار: إن من الافضل للدول التي تكون فيها معدلات التضخم المحلي اعلى من نظيرتها في البلدان الشريكة تجاريا ان تتبنى ترتيبات الصرف المرن، ومن الاوفق لها ان تأخذ بالترتيبات الثابتة في حال كون معدلات التضخم اقل من شركائها التجاريين.
3. حجم الاقتصاد: يفضل الأخذ بنظام الاسعار المرنة للاقتصادات الضخمة والمتنوعة والتي تشكل قطاعاتها المختلفة اسواقا لبعضها البعض مما يقلل من اعتمادها على الخارج. اما الاقتصادات الصغيرة الأكثر تجانسا واكل تنوعا فإن المتوقع لها ان تعتمد على اختيار ترتيبات الصرف الثابتة نظرا لاعتمادها على الاسواق الخارجية وارتفاع درجة انفتاحها.
4. التكامل الاقليمي ودرجة التركيز في المبادلات التجارية: إن المزيد من التكامل الاقتصادي بين المجموعات الاقليمية الدولية ساعد في تثبيت اسعار الصرف للدول الاعضاء فيها مستندين الى نظرية منطقة العملة المثلى The Optimal Currency Areas وكذلك فإن تكامل الاسواق المالية المحلية والدولية يدفع نحو ترتيبات التدخل في سعر الصرف دون تركه مرنا بشكل تام للحد من ابتعاد سعر الصرف عن المستوى المرغوب.
5. الاحتياطات الدولية: إن الحاجة لا تبدو ماسة للاحتياطات الدولية في ظل الترتيبات المرنة لسعر الصرف لان الاختلافات في المدفوعات الدولية سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، على العكس من طريقة التصحيح في ظل نظام الصرف الثابت الذي يستوجب استخدام الاحتياطات الدولية. إن حجم الاحتياطات يرتبط بحدود تقلب سعر الصرف ولا بد من وجود نوع من المقايضة Trade Off بين كلفة الاحتفاظ بالاحتياطات وكلفة عدم استقرار اسعار الصرف، كما أن عملية اختيار التعويم هي اقرار بعدم ضرورة استقرار سعر الصرف.



## أوراق في السياسة النقدية

6. حركة العمالة: كلما تميزت العمالة بقابلية التحرك عبر الحدود فإن الاسعار والاجور تكون اقل مرونة باتجاه الانخفاض لذا فإن الترتيبات المرنة لسعر الصرف تكون هي المفضلة على الترتيبات الثابتة.
7. حركة رؤوس الاموال: إن حرية تنقل رؤوس الاموال بين الدول تجعل من العسير على السلطة النقدية الحفاظ على نظام صرف مستقر وثابت لأنه سيكون هدفا للمضاربين.
8. تفضيلات السلطات النقدية: إن درجة الحرية التي ترغبها السلطات للاقتصاد الكلي تحدد ترتيبات الصرف المتبناة، فإن فضلت السلطات زيادة مساحة سلطتها في ميدان السياسة الاقتصادية فإن عليها اختيار ترتيبات صرف مرنة لضمان التوازن الخارجي الذي سيكون من مهام سياسة سعر الصرف.

### ثانيا- اختيار نظام الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية (بيئة اقتصادية غير مستقرة)

إذا كان الاقتصاد يتعرض الى صدمات اقتصادية فإن المعايير السابقة والتي تستخدم بوصفها اساسا لاختيار نظام الصرف تصبح ليست ذات جدوى في تحديد نظام الصرف المناسب ويجب التوجه الى آلية أخرى يمكن الاستعانة بها لاختيار النظام وهذه الآلية الجديدة تعتمد على نوع الصدمات التي يعاني منها الاقتصاد وكما يأتي:

1. **الصدمات الداخلية النقدية Internal Monetary Shocks**: إذا كان الاقتصاد يتعرض الى صدمات نقدية فإن اسعار الفائدة ستتغير. فمثلا، إذا كانت الصدمة توسعية فإن اسعار الفائدة ستخفض تحت المستويات العالمية مما يدفع برؤوس الاموال للهروب نحو الخارج مسببة عجزا في ميزان المدفوعات، وعلى البنك المركزي ان يشتري عملته للحفاظ على سعر الصرف وبالتالي ستخفض السيولة ويعود مستوى عرض النقد الى ما كان عليه وسعر الفائدة المحلي يتساوى مع العالمي، ويظهر منه ان أثر الصدمة



## أوراق في السياسة النقدية

النقدية عابر وغير قابل للاستمرار. في حين أنه إذا كان سعر الصرف مرنا فإن العجز في ميزان المدفوعات الناجم عن تدفق رؤوس الاموال للخارج بسبب انخفاض اسعار الفائدة المحلية سيؤدي الى رفعه (انخفاض قيمة العملة) وبالتالي يحسّن الحساب الجاري ويحفز التوظيف والدخل. ولا بد من ان تستمر العملية في توسع الدخل حتى يحصل توازن جديد أي ان الصدمة النقدية تسببت في عدم استقرار الدخل والتوظيف.

2. **الصدمة الداخلية الحقيقية Internal Real Shocks:** إن الصدمة المالية التوسعية ستعمل على رفع سعر الفائدة عن مستواه التوازني المساوي للسعر العالمي والذي يسمح بتدفق رؤوس الاموال نحو الداخل وينتج عنها فائض في ميزان المدفوعات مما يدعو البنك المركزي لبيع عملته حفاظا على سعر الصرف الثابت مما يزيد من السيولة وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل والتوظيف وعدم استقرارهما في ظل ثبات سعر الصرف.
3. **الصدمة الخارجية External Shocks:** إن استبعاد تأثير الصدمات الخارجية يتطلب نظام صرف يتمتع بالمرونة الكافية لعزل أثر هذه الصدمات عن الاقتصاد المحلي وبعكسه فإن نظام الصرف الثابت سينقل أثر هذه الصدمات نحو الاقتصاد المحلي بوصفه قناة امينة على النقل بينما يقف سعر الصرف المرن بوجهها ويتغير بما يدفع أثرها او جزء كبير منها عن الاقتصاد المحلي.

### ثالثاً - اختيار نظام الصرف المناسب للاقتصاد العراقي

إن تمتع الاقتصاد العراقي بنوع من استقرار الموارد (عوائد النفط) في المدة السابقة لعام 2104 جعل السلطة النقدية تتشجع بالاستمرار في تبني نظام صرف يقترب من الثبات في اتجاهه العام ولكن هذا الوضع لا يمكن القبول به اذ ان تغير ظروف البيئة العراقية وتعرض العراق الى صدمة مزدوجة Double Shock في عام 2014 تمثلت في الهجوم البربري الهجمي الذي تقوده العصابات الارهابية واستيلائها على اجزاء من البلد، فضلا عن الصدمة النفطية السلبية التي كانت ملامحها تلوح في الافق، وبالتالي فإن مواجهة العدوان والحرب تتطلب نفقات مالية



## أوراق في السياسة النقدية

عالية. وكما هو معروف فإن الصدمة المالية الحكومية تتولد عنها صدمة حقيقية مهمة، وكذلك فإن انخفاض اسعار النفط ولدت صدمة حقيقية أخرى في جانب آخر. ودخل العراق عام 2015 بصدمة مزدوجة حادة تملّي عليه الالتزام بالتحرك نحو المرونة في أسعار الصرف، فضلا عن ان الاحتياطات الدولية يجب ان لا تستنزف في ميدان الدفاع عن سعر الصرف وهو ضمن الترتيبات الثابتة بل لا بد وان يتم التقدير في استخدامها وبما يؤمن الحفاظ على كيان البلد، وبالتالي فإن استخدام المؤشرات السابقة الذكر والتي يعول عليها في اختيار نظام الصرف في ظل ظروف الاستقرار لا تجد نفعاً ولا يمكن الاعتماد عليها في ظل سيطرة الصدمات على الاقتصاد. لذا فإن الوضع يستلزم مغادرة الترتيبات الثابتة للصرف والتوجه نحو المرونة باستخدام ترتيبات الصرف الزاحف والاستقرار في نهاية المطاف على سعر الصرف المدار القريب من الحر الذي يكون للسوق فيه دوراً أكبر من تدخل البنك المركزي.

الى جانب ما تقدم فإن هناك الكثير من المزايا التي يمكن التمتع بأفضلياتها في ظل الصرف المرن للاقتصاد العراقي وهي:

1. الحفاظ على الاحتياطات الاجنبية لدى البنك المركزي.
2. توسيع فاعلية السياسة النقدية في معالجة المشاكل الاقتصادية بدلا من تركيز جل اهتمامها نحو سعر الصرف.
3. إن رفع سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة) يسهم في تمويل الموازنة العامة للحكومة.
4. تقليل الاستيرادات ولاسيما غير الضرورية منها والتي عادة ما تكون مرنة في استجابتها للتغيرات في سعر الصرف مع التوجه نحو دعم تلك المستوردات ذات الالهمية والتي تعد ضرورية من وجهة نظر المجتمع.
5. تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المحلية حتى وإن كانت قليلة ومحدودة.



## أوراق في السياسة النقدية

6. الحد من هروب رؤوس الاموال وتحويلها للخارج اذ ان تكاليف التحويل ستصبح عالية مما قد يضطر اصحابها لاستثمارها في الداخل.
  7. التصدي للصدمات الخارجية لما له من افضليات في هذا الميدان.
  8. التخلص من المضاربات وسبل التلاعب التي يسلكها المضاربون في مزاد العملة الاجنبية.
  9. الغاء تعددية اسعار الصرف (الرسمي والموازي) والقبول بسعر واحد هو السعر السوقي.
  10. تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر للدخول في مشاريع محلية لانخفاض كلف الإنشاء مقارنة بالتكاليف في الخارج.
  11. ترشيد الاستهلاك ولاسيما السلع المكتملة وغير الاساسية نتيجة ارتفاع الاسعار في السوق الداخلية.
  12. يعد التضخم ضريبة غير مباشرة.
  13. المساهمة في تنشيط المشاريع المحلية المتوسطة والصغيرة وتشجيعها على الإنتاج لإحلال المنتج المحلي بدلا من المستورد لاسيما وان العراق أمسى يستورد عدداً كبيراً جداً من السلع التي كان ينتجها محليا ولكن بسبب انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة الدينار) تعطلت هذه الصناعات وتحول مستهلكيها نحو الخارج على الرغم من جودة المنتج المحلي احيانا.
- ولنا، إن شاء الله، حديث اخر حول ما يتبع من سياسة التخفيضات المتتالية لعملات دول الدول الجوار الاقليمي للعراق في هذه الايام، او ما يدور ضمن إطار سياسة افقار الجار.
- (\*) أستاذ علم الاقتصاد في جامعة الكوفة

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى

المصدر. 20 نيسان 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>